مجلة المعجمية - تونس

ع 24

2008

حَرَكَةُ المُصْطَلَحِ النَّحْوِيِّ فِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ

سلام بزي حمزة

يهدفُ هذا البحث إلى دراسة حركة المصطلح النَّحويّ في الخطاب اعتمادًا على أقدم مدوَّنة نحويّة عربيّة بيْن أيدينا، وهي كتاب سيبويه، ولا سيما على الصفحات الأولى من هذا الكتاب التي يقدِّم فيها سيبويه الأسسَ النّظريَّة لعلم النّحو. ولن يتناول هذا البحثُ سوى وجهين من وجوه هذه الحركة : أولهما بعض مظاهر إعادة صياغة المصطلح، ولا سيما الاهتمام بحدِّه وشرحه والتّمثيل له، وثانيهما بعضُ مظاهر التّرادف المصطلحيّ، ولا سيما دور السِّياق في اختيار مصطلحٍ ما، دون مرادفه.

أ – الحَدُّ والشَّرْحُ والتَّمْثِيلُ :

الحدّ والشّرح وجهان من وجوه إعادة الصّياغة، وهي التّعبير عن المعنى نفسه بطريقة أخرى. أمَّا في المصطلحات التي تعنينا فهي اختلاف الصِّيَغ في الإحالة على مرجع واحد غالبًا ما يختار أصحاب الاختصاص مصطلحًا قد يكون بسيطًا، وقد يكون مركّبًا للتّعبير عنه؛ ففي مجال النّحو مئات من المصطلحات البسيطة، وعدد لا يستهان به من المصطلحات المركّبة التي قد يستخدمها النّحويُّ وحدها، وقد يستخدمها مشفوعةً بحدودها وشروحها، أو يستخدم هذه الحدودَ والشّروح في مكانها.

الشّائع في الدّراسات النّحويّة العربيّة أنَّ سيبويه لا يحدّ مصطلحاته، وأنَّ على مَن يدرس مصطلحات الكتاب أنْ يقوم باستخراج حدودها من خلال النّظر والتّفتيش فيه، وهي عمليّة صعبة بلا ريب، لأنَّ الوصول إلى الحدود لا يكون إلاّ في مرحلة متقدّمة من

البحث، فهو يستدعي قدرًا كبيرًا من النُّضج والتّمكُّن من المادّة، وإتقان الفنّ الذي هو موضوع الدّراسة.

لا تنطلق هذه النّظرة إلى مصطلحات الكتاب من فراغ، فمقارنة أبواب النّحو فيه بما شاع في كتب النّحويين بعده، ولا سيما المتأخّرين منهم، تسمح بالوصول إلى هذا الرّأي الشائع، لأنّ الفارق كبير حقًّا في هذه المسألة، فكلّ باب من أبواب النّحو في كتب المتأخّرين يبدأ بذكر المصطلح وحدّه. ويمكن أنْ يُمثّل لهذا النّوع بالصفحات الأولى من شرح شذور الذّهب لابن هشام الأنصاري المتوفى في القرن الثامن للهجرة (761 هـ/ 1361 م) في شرحه لأوّل بابٍ من أبواب النّحو، في أقسام الكلام حيث يقال : "الكلمة اسمٌ وفعل وحرف". يقول ابن هشام — ونحن ننقله هنا نقلا مختصرا — :

"الكلمة قولٌ مفرد [...]

والمراد بالقول : اللّفظُ الدّالُّ على معنى [...]

والمراد بالمفرد : ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه [...]

وهي [أي الكلمة] : اسمٌ وفعلٌ وحرف [...]

ولِكلٍّ من هذه الثلاثة معنى في الاصطلاح، ومعنى في اللُّغة :

فالاسم في الاصطلاح : ما دلّ على معنى في نفسه غيرِ مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللُّغة : سِمَةُ الشيء، أيْ علامته [...]

والفعل في الاصطلاح : ما دلّ على معنى في نفسه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللّغة : نفسُ الحدَثِ الذي يُحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوِهما.

والحرف في الاصطلاح : ما دلّ على معنى في غيره، وفي اللُّغة : طرَفُ الشيء" (1).

لا ريب في أنّ هذا النّوع من التّصنيف ليْس في كتاب سيبويه، وإنما هو مما قام به النّحويُّون اللاّحقون في عمليّة ضبط المصطلح وإحكامه بعد أن استقرّت مصطلحات النّحو العربيّ، فانكبُّوا على التراث الذي تركه السّابقون لِضَبْط حدوده، وإحكام الصّنعة فيه. غير أنّ غياب هذا النّوع من التّصنيف في كتاب سيبويه لا يعني غيابًا كاملاً للحدود فيه، ولا

(1) ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذّهب، ص ص 11 – 14 .

سيما في رسالته التي تشكّل المنطلقات النّظريّة لعلم النّحو. وقد يكون للحدّ في الكتاب وظيفة تفوق وظيفته في كتب النّحو الأخرى، فالحدود في هذه الكتب تقرّر ما هو شائعٌ مستقرٌ عند جماعة النّحويّين من أهل الاختصاص على قاعدة تقديم المصطلح وحَدِّه من قبيل إحكام الصنعة. أمّا في كتاب سيبويه الذي لا يتّبع هذا المنهج، فربما يكون حدّ المصطلح دليلاً على ابتكار سيبويه له، أو على أنّه يُحمّله معنى جديدًا لم يكن له، أو على أنّه يستخدمه للدّلالة على مفهوم لم يكن شائعًا في زمانه، لأنّه حين يستخدم المصطلح الشائع في زمانه فالأحرى أنْ يتركه دون حدٍّ — كما فعل في كثير من مصطلحاته — فهو مما تعارَفَ القومُ عليه، وتواضَعَ العلماءُ على مفهومه ([2]).

إلاّ أنّه لا بدّ من القول إنّ حركة المصطلح لا تكون بالحدّ وحدَه، بل تتّخذ أشكالاً متعدّدة أخرى. وليس من المبالغة القولُ إنّ غيابَ الحدّ قد يكون دافعًا إلى التوسُّع في هذه الأشكال، وأبرزُها الشرحُ والتّمثيل، ذلك أنّ الشّرحَ شكلٌ من أشكالِ إعادة الصياغة، مثلُه كمثلِ الحدّ في أنّه يُدْرِج المصطلح في الخطاب، ويقدّمه، ويسمح بالتعرُّف عليه، وتمييزِه من الألفاظ العامة.

يبدأ سيبويه كتابه بباب "علمِ ما الكلِمُ من العربية". يطرح عنوان الكتاب، منذ البداية، قضيَّةَ ماهيَة الكلم، فيشير إلى أنّه مصطلح يستدعي الحدّ، ولذلك يستعيده سيبويه شارحا فيقول : "فالكلمُ اسمٌ وفعلٌ وحرف جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعل" ([3]). غير أنّ شرح سيبويه ليس حداً بالمعنى الأرسطي للحدّ، وليس تبيينًا لماهيَة الكلِم كما يمكن أنْ يتوقّع القارئ، بلْ هو شرحٌ على سبيل التّقسيم، أيْ أنّه قائم على ذِكر المقولات التي تندرج في الكلِم، وهي عنده ثلاث : الاسم، والفعل، والحرف الذي جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعل؛ فحدُّه لهذا المصطلح، أو شرحُه له، إنما يقوم على ذِكر الأقسام الثلاثة واحدا واحدًا بترتيبها شارحاً كلّ واحد منها، وهذه أمارةٌ أخرى على أننا أمام مصطلحات فنيَّة، لا أمام ألفاظٍ من اللّغة العامّة.

---

(2) انظر عبد القادر المهيري : "إشكالية التأريخ للمصطلح النحوي"؛ حسن حمزة : "في تطور المصطلح النحوي العربي".

(3) سيبويه : الكتاب ، 12/1.

يقول سيبويه عن الاسم : "فالاسمُ رجلٌ وفرَس"، فلا يكون الشرح هنا بذكر الماهيّة، ولا بذكر الأقسام كما في المثال السابق، وإنما يكون على سبيل التّمثيل؛ فليْس الرجل والفرس مقولتين من مقولات الاسم، وإنما هما مثالان من أمثلته، ونموذجان من نماذجه، ولا يستغرقان الاسمَ كما يستغرق الاسمُ والفعلُ والحرفُ مقولةَ الكلِم. ولو شاء سيبويه أن يستغرق الاسمَ بالأمثلة لَوَجَبَ عليه أنْ يسرد أسماء اللغة جميعًا. ولذلك اكتفى بذكر مثالين ربما كانا من أكثر الأسماء دورانا على الألسنة، وتبادُراً إلى الأذهان، ومن أكثرها تمثيلا لمقولة الاسم لأنهما يجمعان أكثر خصائص هذه المقولة وعلاماتها.

أمَّا في الفعل، فإنّ سيبويه يقدّم حدّاً على الحقيقة، لأنّ الفعل عنده "أمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء [أي المصادر]، وبُنِيَت لِما مضى، ولِما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع" (4). ويبدو أنّ هذا الحدَّ كان في الفعل لأنّ الفعل في العربيّة ظلّ محتفظًا بكثير من الخصائص الصرفيّة التي تسمح بانتظامه في تصريفه، وبناء "ما مضى وما لم يمضِ" على حدّ قول سيبويه. أمَّا الاسم فإنّ أبنيته لا تكاد تُضبَط كثرة. قال ابن القطّاع في كتاب الأبنية : "قد صنَّفَ العلماء في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا منها، وما منهم قد استوعبها. وأول مَن ذَكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاثَ مائة مثالٍ وثمانيةَ أمثلة، وعنده أنه أتى به. وكذلك أبو بكر بن السرّاج ذَكر منها ما ذَكرَه سيبويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالا، وزاد كلٌّ من أبي عمر الجرمي وابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا مَن تَرَك أضعاف ما ذَكَر. والذي انتهى إليه وُسْعُنا، وبلغ جهدُنا بعد البحث والاجتهاد، وجَمْعِ ما تفرَّقَ في تآليف الأئمّة ألفُ مثالٍ ومئتا مثالٍ وعشرةُ أمثلة" (5). وهذا العدد عددٌ هائل يزداد في كل يوم بازدياد الألفاظ التي تقترضها العربية من غيرها من اللُّغات.

أمَّا "الحرفُ الذي جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل" فإنّ سيبويه لا يحدُّه، بل يمثّل له كما مثّل للاسم، بذِكْر عددٍ من نماذجه.

---

(4) نفسه ، 12/1.
(5) السيوطي : المزهر، 4/2.

في جميع الأمثلة التي ذُكرت، والتي يُحَدُّ فيها المصطلح، أو يُشرح، أو يُمثَّل له، يتحرك المصطلحُ في الخطاب في اتجاه واحد هو الانتقال من المصطلح النّحوي الذي صار مألوفًا عندنا، وهو الكلِمُ، والاسم، والفعل، والحرف إلى أشكال أخرى من التعبير تسترجعُ المفهومَ، أو تُحيل إلى المرجع دون العودة إلى لفظِ المصطلح نفسِه.

حين تكون حركة المصطلح في هذا الاتجاه، أيْ حين يلجأ الكاتب إلى شرح مصطلحاته وإعادة صياغتها فإنَّه يتوخّى من ذلك إيضاح الفكرة، وتقريب المفهوم إلى ذهن قارئه، وتفادي اللّبسِ مخافةَ أنْ يُحمَلَ المصطلحُ على غير الوجه الذي أراده. وليس هذا الأمر وقفًا على كتب التّعليم ولا على كتب التّعميم في مجالات العلوم والفنون الشّائعة في أيّامنا، وهي الكتب والمجلات والمنشورات التي تتوجّه إلى جمهور واسع من القراء، فتحتاج إلى تبسيط الأمور أمامهم، وإلى تقديم المصطلحات مع شروحها وأمثلتها مخافةَ أن تظلّ بعيدة عن أذهانهم — وإن كان فيها أشْيَعَ وأفشى — وإنما هو أيضًا في النصوص التي تُكتبُ لأصحاب الاختصاص. وعلةُ ذلك أنّ أصحاب الاختصاص أنفسَهم قد لا يستخدمون المصطلحَ نفسَه، فقد يبتدع أحدهم مصطلحا جديدًا يحتاج إلى شرحه قبل أنْ يسيرَ ويجتمع عليه أهل الفنّ. وقد يتعايش مصطلحان مختلفان للمفهوم الواحد فترة من الزّمان. وقد يستخدم العالِمُ مصطلحا قديمًا فيُحمِّله مفهومًا جديدًا لا بدّ من شرحه؛ فالفتحُ، والضمُ، والكسرُ على سبيل المثال، ليس لها في كتاب سيبويه نفس المفهوم الذي لها في المصطلحات المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب مفاتيح العلوم لأبي عبد الله الخوارزمي، ولا في كتاب العين، لأن المصطلحات المنسوبة للخليل لا تميز بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب، ولذلك يحتاج سيبويه إلى شرحها، فهو يستخدمها بمفهوم مغاير للمفهوم القديم، فيفصل بين الرفع والضم، والنصب والفتح، والجر والكسر، والجزم والوقف، مع أنّ هذه المجاري الثمانية كما يسميها، يجمعها في اللفظ أربعة أضرب : فالرّفع والضم ضربٌ واحد، إلا أنّ الأولَ لِما يتغيَّرُ آخرُه بتأثير عامل من العوامل، والثاني لِما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه بتأثير عامل.

تكثُرُ أمثلة التّعميم التي يُنتقَل فيها من المصطلح إلى شرحه، أو إلى حدّه في رسالة الكتاب، مما يوحي بأن المصطلحات فيها جديدة، أو أنها مستخدمة فيها للتّعبير عن مفاهيم جديدة. مثال ذلك مصطلحات المستقيم، والقبيح، والمحال، والمسند، والمسند إليه التي حدَّها عند ورودها لأول مرة.

غير أنّ المصطلح لا يرِد في النص مرة واحدة في الأعمّ الأغلب، فلا يكفي في الحديث عن حركته في الخطاب أنْ يُشارَ إلى حدّه، أو إلى شرحه عند وروده أوّل مرة. واللاّفتُ أنّ سيبويه لا يكتفي بحدّ المصطلح، أو بشرحه، أو بالتّمثيل له في أوّل مرّة، بلْ لا يفتأ يُذكّرُ بهذا الحدّ، أو بذاك الشرح حين يتكرّر ورود المصطلح مستخدماً في بعض الأحيان، عبارات قد تختلف قليلاً أو كثيرًا عن تلك التي استخدمها في أوّل مرّة، وهي عبارات يمكن أنْ تُعَدَّ بدائلَ لعباراتِ الحدود والشروح المتقدّمة؛ فلقد حدَّ المستقيم القبيح ومثّل له بقوله : " أما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظَ في غير موضعه، نحو قولك : (قد زيدا رأيت)، و(كي زيدا يأتيَك)، وأشباه هذا" (6). وحدَّ المحالَ، ومثّل له بقوله : "وأما المحالُ فأنْ تنقُضَ أولَ كلامك بآخره، فتقول : (أتيتك غدا) و(سآتيك أمسِ) (7). غير أنّه لا يكتفي بهذا الحد المباشر للمصطلح، فلا يلبث أنْ يعود إليه بصورة غير مباشرة مستخدما الألفاظَ نفسَها، أو جزءا منها، أو بدائلَ عنها لشرح المصطلح نفسه مخافةَ أن يُنسى، دون أن يكون ذلك على طريقة الحدود، فيعلّلُ في باب ما يَحتمِلُ الشعرُ أنْ يوضعَ الاسمُ موضع الفعل في مثل هذا البيت :

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصدودَ وقلّما ... وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ

وإنما الكلامُ، كما يقول سيبويه، "وقلّ ما يدوم وصالٌ"، غير أنّ العربَ قد يقدّمون ما حقُّه التأخير، ويؤخّرون ما حقه التقديم، ويحتملون، والكلام لسيبويه، "قُبْحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيمٌ ليس فيه نقض" (8).

---

(6) سيبويه : الكتاب ، 26/1.
(7) نفسه، 25/1.
(8) نفسه، 31/1.

نرى في هذه العبارة "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه" كيف يستعيد سيبويه حدَّ القُبح وهو "أنْ تضعَ اللفظَ في غير موضعه"، وكيف يستعيد في العبارة الأخرى : "لأنه مستقيمٌ ليس فيه نقضٌ" حدَّ المحال، وهو "أنْ تنقضَ أولَ كلامك بآخره" لأنّ المستقيم ضدّ المحال، فهو إذنْ أنْ لا تنقض أوّل كلامك بآخره.

هذا النّمط من الحدود والشروح والأمثلة وبدائلها واسعٌ جدًّا في الكتاب، وهو باب مهم من أبواب شرح حركة المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه. وفي الصفحات الأولى من الكتاب عددٌ لا بأسَ به من هذه البدائل.

يقول سيبويه عن الفعل إنّه "أمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيَت لما مضى، ولِما يكون و لم يقع وما هو كائن لم ينقطع"، ثم لا يلبث أن يعود إلى استخدام جزء من هذا الحد، فيقول قاصدا الأفعال : "فهذه الأمثلة التي أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة" (9).

ويقول عن الإعراب إنّه يكون "للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع" (10)، ثم يعود إلى مايشْبه هذه العبارة في حديثه عن هذه الأفعال، فيقول : "وإنما ضارعت أسماءَ الفاعلين أنك تقول" كذا وكذا (11).

إنَّ الأنتقال من المصطلح إلى حدّه وشرحه وأمثلته، ثم العودةَ إلى الشروح وبدائلها، وهو ما بيَّنتْه الأمثلة السابقة، هو انتقال من الخصوص إلى العموم، وغالبا ما يُنتقَل فيه من لغة الاختصاص إلى لغة التّعميم العلميّ والفنيّ التي يتوسَّل بها النّحوي في شرح مصطلحه، أو التّمثيل له. هذا النّوع من الانتقال هو الوجه الأبرز من وجوه إعادة الصياغة عند الحديث عن حركة المصطلح واندراجه في الخطاب.

غالبًا ما تسير عمليّة إعادة الصياغة في كتاب سيبويه، وفي غيره، من الخصوص إلى العموم. غير أنّه لا شيء يمنع من أنْ تسلك العمليةُ السبيلَ المعاكس، فتنطلق من العموم إلى الخصوص، أيْ من الحدود والشروح إلى استخدام المصطلح، فيكون المصطلح

(9) نفسه، 12/1.
(10) نفسه، 13/1.
(11) نفسه، 14/1.

حينئذ تتويجًا لما سبَقه، وتسمية لما تمّ شرحُه. يتحدث سيبويه، على سبيل المثال، عن الصِّلة وعن اعتبارها جزءا من الاسم، كما يمكن أنْ تكون الصفة جزءا من الموصوف، إنْ كان لا يُعرف إلاّ بها. مثال ذلك وصف (الأحمر) الذي يوصف به (زيد) إن كان زيدٌ هذا لا يُعرف إلا بصفته، لأنّ الزَّيدينَ كثيرون، فتقول : (مررت بزيدٍ الأحمر) فيكون (الأحمر) من تمام الاسم، ولا يعمل فيه الفعل، فكذلك قول الشاعر، الحارث بن كَلَدَة [من البحر الوافر] :

فمـــا أدري أغيَّـــرَهُم تَنـــاءٍ وطولُ العهـــدِ، أم مـــالٌ أصابوا ؟

فـــ(المال) مرفوعٌ، وليس منصوبًا على أنّه مفعول به للفعل (أصابوا)، ولا ينتصب (المالُ) سواءٌ أدْخلْتَ الهاء على الفعل، فقلت : (أصابوه)، أو حذفتها، فقلت : (أصابوا)، كما هو الحال في هذا البيت، لأنّ الفعل هنا بمنزلة الوصف للمال، فكأنّه قال : (مالٌ مصابٌ). ويتّضح الأمر إنْ عرَّفْتَ (المال)، لأنّك حينئذ تُدخل الاسم الموصول فتقول :

(فما أدري أغيَّرَهُم تناءٍ، وطولُ العهدِ أمِ المالُ الذي أصابوا ؟)

فيكون الفعلُ صلةً للموصول كما يقول النحويون العرب، فهو إذن بمنزلة تمام الاسم، وكالجزء منه، فلا يمكن أن يعملَ فيه فينصبَه.

يقول سيبويه في شرح البيت : "يريد : (أصابوه). ولا سبيل إلى النصب وإن تركتَ الهاء لأنه وصف، كما لم يكن النصبُ في ما أتممتَ به الاسم، **يعني الصلة**" ([12]) ؛ فهو يقدم الشرح أولا، وهو قوله : "ما أتممت به الاسم"، ثم يعطي المصطلح المقابل له، وهو (الصلة)، مستخدما لفظا يدل على المعادلة بينهما، وهو لفظ (يعني).

غير أنّ سيبويه يسلك المسلك المعاكس في مكان آخر من كتابه في الموضوع نفسه : موضوع الصلة، حيث يعطي المصطلح، ثم يشرحه بعد ذلك، كما في المثال التالي: (أأخواك اللذانِ رأيت ؟) حيث يُعلّل سيبويه رفعَ الاسم الموصول (اللذان) وعدمَ نصبِه بالفعل المتأخّر عنه، فيقول : (رأيتُ) صلةٌ لـــ (اللذين)، ثم يشرح الصلة فيقول :

---

(12) نفسه، 88/1.

"وبه يتمُّ اسما" ([13]) ، أي أنّ الاسم الموصول (اللذان) لا يتم إلا بِصِلَتِه، وصِلَتُه هي الفعل (رأيت).

وهكذا نرى أنّ حركة المصطلح، وعمليّةَ اندراجه في الخطاب تسير في اتجاهين متعاكسَين : من لغة الاختصاص إلى اللُّغة العامّة، ومن اللُّغة العامّة إلى لغة الاختصاص. في الاتجاه الأوّل يُقدَّم المصطلحُ، ثم تُعطى حدودُه، وشروحُه، وأمثلته، فيتوسَّل النّحويُّ بألفاظ اللُّغة العامّة في شرحه، وتقديمه، وتوضيحه. أمّا في الاتجاه الثاني فيُقدَّم المفهومُ، ويُشرَحُ، ويُوضَّح، حتى إذا استقرَّت الفكرة في الذهن قدَّم النحويُّ المصطلح المتعارَف عليه، أو المصطلح الذي يختاره لتسميته.

ب – دَوْرُ السِّيَاقِ في اخْتِيَارِ الْمُصْطَلَحِ / التَّرَادُفُ وَالسِّيَاقُ :

تكثرُ المترادفات في كتاب سيبويه، في المصطلح البسيط، وفي المصطلح المركّب الذي هو أقرب إلى الشرح والتّفسير منه إلى المصطلح، وهذا هو شأنُ المصطلحات في نشأتها قبل أنْ تصل إلى مرحلة النُّضج والاستقرار. وليس من المستبعد أنْ يكون عدد من هذه المترادفات موروثًا عن النّحويّين السّابقين كالخليل بن أحمد وغيره من شيوخ سيبويه، فبعض المصطلحات التي يقال عنها إنها خلافيّة بين البصريّين والكوفيّين كمصطلح (الحرف) عند البصريّين في مقابل (الأداة) عند الكوفيين يعود إلى كتاب العين الذي يستخدم هذين المصطلحين، فيأخذ سيبويه بواحد منهما، ويأخذ الفراء بالآخَر.

إنّ التّرادف بين مصطلحَين ترادفٌ مرجعيٌّ يُقصَد به إحالةُ كلِّ واحد من المصطلحين إلى نفس المرجع دون أنْ يكون المدلول واحدا فيهما، ففريق كرة القدم الفرنسيُّ مثلا، يمكن أن يشارَ إليه بهذه العبارة، ويمكن أن يقال له : فريقُ (المثلّثي الألوان)، أو فريق (الزُّرْق)، إذ يحيل هذان الاسمان : (المثلثو الألوان) و(الزُّرق) إلى مرجع واحد، هو فريق كرة القدم الفرنسي المعروف، دون أن يكون في المدلول اللغوي للاسم الأول علاقة بالمدلول اللغوي للثاني. والقطار السريع في المغرب يحيل إلى نفس المرجع الذي يحيل إليه

---

(13) نفسه، 128/1.

الاسم العَلَم (عَويطة)، وهو العدّاء المغربي المشهور. ولا ريب في أن الترادف الذي نتحدث عنه لا يمكن أن يكون ترادفا كاملا، بمعنى أنّ يمكن للمرادف أن يحل محل مرادفه في جميع السياقات، فهذا الأمر محال. يكفي للتدليل على هذا الأمر وإثبات الإحالة فيه، الاستعانة بلعبة الكلمات المتقاطعة التي لا يمكن فيها أن تحل كلمة محل كلمة أخرى، وإن كان المعنى واحدا فيهما لأنه لا يمكن للمرادف أن يكون له نفس لفظ مرادفه.

إنّ استخدام أحد المصطلحَين المترادفَين دون الآخر غالبًا ما يكون محكوما بالسياق الذي يستدعي هذا المصطلح أو ذاك ليندرج في الخطاب. وقد قمنا بفَرْز عدد من المصطلحات المترادفة في الكتاب – وأكثرها من المصطلحات المركبة أو من الشروح التي تقترب من الاصطلاح – وحاولنا النّظر في بعضها لمعرفة دور الخطاب في اختيار واحد من المصطلحَين المترادفَين دون صاحبه المرادف له. ونحن نتناول مصطلحين اثنين من بيْن هذه المصطلحات، على سبيل التّمثيل.

يستخدم سيبويه (الجمع بالواو والنون)، و(الجمع الذي على حد التثنية) لتسمية ما صار يُعرف في التراث النحوي العربي بمصطلح (الجمع المذكر السالم).

المرجع واحد في هذين المصطلحَين المركّبَين، أو إنْ شئنا أنْ نكون أكثر دقّة، في هذين الشرحَين اللّذين يقتربان من المصطلح. غيْر أنّ المدلول اللُّغويّ فيهما ليس واحدًا؛ فالأوّل منهما يشير إلى زيادة الواو والنون في عمليّة الجمع، بينما يشير الثاني إلى صياغة الاسم في الجمع صياغةً شبيهة بصياغة المثنى، وليس في المدلول اللُّغوي لـ (حد التثنية) ما يقترب من مدلول (الواو والنون). غير أنّ المرجع واحد في الحالتين، إذ يشير المصطلح المركب الأوّل إلى زيادتين تلحقان الاسم في آخره، هما الواو والنون، ويشير المصطلح المركب الثاني إلى جمع على غرار التثنية التي لا تكون إلا بزيادتين تلحقان آخر الاسم هما الألف والنون، أي إلى جمع يكون بزيادة الواو والنون في آخر الاسم، فيبقى بناء الاسم فيه على حاله، ولا يكسر كما يكسر في جمع التّكسير.

يبدأ سيبويه بتثنية الاسم فيقول : "واعلمْ أنّك إذا ثنّيتَ الواحدَ لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المدّ واللّين [...] وتكون الزيادة الثانية نونا"، ثم ينتقل إلى الجمع فيقول :

"وإذا جمعتَ **على حد التثنية** لحقتها زائدتان : الأولى منهما حرفُ المدّ واللّين، والثانيةُ نون" ([14]).

إنّ تسمية الجمع هنا بأنّه (على حدّ التّثنية) مرتبط بالسّياق العامّ الذي ورد فيه، فالحديث عن التّثنية أوّلا بإلحاق زائدتين بالمفرد، أولاهما حرف المدّ وثانيتهما النون هو الذي يقود إلى الجمع الذي (على حد التثنية) لأنّ هذا الجمع يُبنى على مفرده بزيادة حرف المدّ والنون، فهو في طريقة بنائه إذن شبيه ببناء التثنية، ويريد النّحوي الإشارة إلى هذا الشبه، فيستخدم هذا المصطلح، بل هذا الشرح الذي لم يستقر مصطلحًا. ولو شاء أنْ يستخدم المصطلح الآخر، أو الشرح الآخر، وهو (الجمع بالواو والنون) لما سمح له ذلك بالمقابلة، ولا بالتوقف عند الشبه بين العمليتين : عملية التثنية، وعملية الجمع.

ويمكن أنْ نقدّم مثالاً ثانيًا عن دور السّياق في اختيار مصطلح ما دون مرادفه في الحديث عن حروف الجزاء التي يجمعها النّحويُّون العرب في باب، ثم يجعلون واحدا منها، هو (إنْ) أمَّ الباب، كما يجعلون (أنْ) أمّاً للباب في حروف النصب، و(إنّ) أمّا للباب في الحروف المشبّهة بالأفعال، وغير ذلك. وأمُّ الباب هي الحرف الذي يجمع، دون غيره، أكثرَ خصائص الباب، فهو نموذجه، وهو خيرُ ممثّلٍ له. ويشير سيبويه إلى حرف الجزاء هذا، فيقول عنه إنه "أمُّ الجزاء" ([15])، أو "أمُّ حروف الجزاء" ([16])، أو "إنْ الجزاء" ([17]). غير أنّ استخدام هذه التسمية أو تلك غالبا ما يكون محكوما بسياق معيَّن. يتناول سيبويه مثلا قول الشاعر [من البحر الوافر] :

لقد كَذَبَتْك نفسُك فـــاكْذِبَنْها فإن جَـــزَعاً، وإنْ إجمـــالُ صَبْرِ

فيقول : "فهذا على (إمّا)، وليس على (إنِ الجزاء)، كقولك : إنْ حقّاً وإنْ كذباً" ([18]).

---

(14) نفسه، 18/1.
(15) نفسه، 134/1.
(16) نفسه، 63/3.
(17) نفسه، 266/1.
(18) نفسه، 266/1.

من الواضح أنّ السياق الذي وردت فيه (إنِ الجزاء) هنا لا يترك مجالا لـ (أمّ الجزاء)، ولا لـ(أمُّ حروف الجزاء)، لأنهما يشيران إلى سمة خاصة من سمات هذا الحرف، وهي أنّه أم الباب، لأن خصائص الباب كلّها تجتمع فيه. ولا يكون اللُّجوء إلى واحدة من هاتين التسميتين إلا حين يرادُ أن يقارَن بين هذا الحرف وحروف الجزاء الأخرى. لا بل إنّ تسمية (إنِ الجزاء) إنما جاءت إعادةً لِلَفظِ (إنْ) الوارد في البيت حين يقول : (فإنْ جَزَعاً وإنْ إجمالُ صَبْر). وتأتي التسمية المستخدمة هنا (إنِ الجزاء) لتقول إنّ (إنْ) الواردةَ في هذا البيت إنما هي على معنى (إمّا)، لا على معنى (إنْ) التي للجزاء، ولذلك يسميها (إنِ الجزاء).

غير أنّ سيبويه حين يتحدّث عن جواز تقديم الاسم في مثل قولهم : (إنْ زيداً تَرَهُ تَضرِبْ) يقول عن (إنْ) : "أمُّ الجزاء" ([19])، غايته من ذلك أن يقابل بينها وبين حروف الجزاء الأخرى.

خلاصةُ القول هنا أنّ دلالة المصطلح ومعناه اللُّغويّ قدْ يكونان ذوَيْ أثرٍ في اختيار هذا المصطلح دون مرادفه، في سياق من السّياقات، وذلك حين تكون هناك مناسبة بينه وبين سياقه اللُّغويّ، مما يسمح بإدراجه في الخطاب.

سلام بزي حمزة
جامعة ليون 2 – فرنسا

(19) انظر الكتاب، 1/ 134 ؛ وانظر فيه أيضا 3/ 63.

المصادر والمراجع

ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، ط. 10، 1385 هـ/1965 م.

حمزة، حسن : "في تطور المصطلح النحوي العربي"، دورية علوم اللغة، العدد 33، عدد خاص عن التأريخ للمصطلح النحوي العربي، 2006، ص ص 16 – 36 .

الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1408 هـ/1988 م.

الخوارزمي، أبو عبد الله محمد : مفاتيح العلوم، نشرته للمرة الأولى إدارة الطباعة المنيرية سنة 1342 هجرية، مطبعة الشرق، القاهرة.

سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1971 – 1977 .

السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1986.

المهيري، عبد القادر : "إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحوي"، في كتاب المعجم العربي التاريخي، بيت الحكمة، قرطاج، 1991، ص ص 477 – 484 .